**الملخص**

 تهدف هذه الدراسة إلى إبراز فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل الكامل، الرفع من معدل النمو الاقتصادي، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ضمن ما يعرف بالمربع السحري للسياسة الاقتصادية (كالدور)، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بسياستها النقدية إذ قامت بإصلاحات نقدية واسعة، تجلت في قانون النقد والقرض 90/10 الذي أعاد الاعتبار للسلطة النقدية في إدارتها للسياسة النقدية، وتأثيرها على أهداف السياسة الاقتصادية، ومختلف التعديلات التي طرأت عليه بصدور الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون 90-10، ثم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ثم الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11، حيث نجد كل تعديل تخللته أهداف معينة وفق الأطر الحديثة التي تتماشى والمعايير الدولية العالمية. إلا أن السياسة النقدية في الجزائر لم تكن فعالة في تحقيق كل أهدافها لأن تمكين السياسة النقدية من تحقيق هدف واحد من شأنه أن يزيد من فعاليتها وهو هدف استقرار الأسعار (محاربة التضخم)، وتتقلص كلما تعدت هدفها إلى تحقيق أهداف أخرى غير هدف التحكم في التضخم.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، السياسة الاقتصادية، التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، توازن ميزان المدفوعات، مربع كالدور.